تحليل جغرافي للعلاقات الاقتصادية العراقية – التركية بعد عام 2003

أ.م عبد الرحمن علي عبد الرحمن
كلية الآداب/جامعة البصرة

أ.م. د ظاهر عبد الزهرة الربيعي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة البصرة

المقدمة:

يمثل العراق سوقاً مهماً وحيوياً تستطيع تركيا الانفتاح عليه لتصدير منتجاتها الزراعية والصناعية والخدمية فضلاً عن تبنّي مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات لاسيما الخدمية منها، وتأتي أهمية العراق الاقتصادية لتركيا بوصفة مصدراً للثروة النفطية مع القرب الجغرافي بين الدولتين فهو مؤشر إيجابي ومحّفز للعلاقات المستقبلية (الجيوبوليتيكية) بين العراق وتركيا. لقد انفتحت تركيا على العراق اقتصادياً بعد عام 2003 عبر تبنيها للقوة الناعمة من أجل مصلحتها الاقتصادية. يهدف البحث الكشف عن الموارد الاقتصادية التي يمكن توظيفها لتحقيق علاقة جيدة بين الدولتين، ولقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي والمنهج الوظيفي من أجل وصول البحث إلى غاياته.

المطلب الأول: السياسة النفطية:

أصبح العراق من الدول المهمة في إنتاج النفط منذ اكتشافه في بدايات

القرن العشرين، إذْ إنَّ استخراجه يتم بكلفة منخفضة قُدرِّت بنحو(3,200) دولار أمريكي للبرميل الواحد مقارنة ببقية الدول النفطية[1] بسبب سهولة استخراجه وقلّة عمق الآبار (7000) قدم مع ضخامة إنتاج البئر البالغة أكثر من (17000) برميل[2]. ويتم تصدير المُنتَج العراقي من النفط الخام إلى العالم الخارجي عن طريق ميناء البصرة وخور العمية على الخليج العربي وميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. كما أشارت التقارير العراقية والشركات العالمية السرية " أنَّ المنتج من النفط يقع ضمن العصرين الجيولوجيين: العصر الثلاثي والطباشيري، بينما يوجد نفط ضمن العصرين الجوراسي وحقبة الحياة القديمة، فضلاً عن الكميات المتوافرة في الأعماق التي لم يُنتَج منها شيء[3].إنَّ أُسس العلاقات الثنائية المتينة لمنطقة الدراسة، كما في الخريطة (1)، يجب أنْ تبنى على قاعدة الثروة النفطية وأسعاره العالمية، فالعراق أحتل المرتبة الثالثة في إنتاج النفط الخام، إذ بلغ إنتاجه من النفط الخام بلغ (1500) الف برميل/ يوم عام 2003 وأرتفع إلى (2942) الف برميل/ يوم لعام 2012. وتشير التوقعات المستقبلية إلى زيادة الإنتاج النفط الخام في العراق إذ سيبلغ نحو (4500) الف برميل/ يوم في عام 2020[4]. وقد قُدرت كميات النفط المنقول من العراق إلى تركيا بـ (60824 الف برميل) لعام 2003 بينما بلغت كميات النفط في (134507الف برميل) لعام 2012، ينظر جدول (1) وشكل (1). ويتبين أنَّ تطور كميات النفط الخام المنقول جاء بعد الاستقرار السياسي النسبي الذي شهده العراق بعد انتهاء عاصفة الحرب الطائفية من جهة وأدراك صانع القرار السياسي العراقي أهمية بناء أساس العلاقة السياسية مع تركيا بشكل جيد من جهة ثانية.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

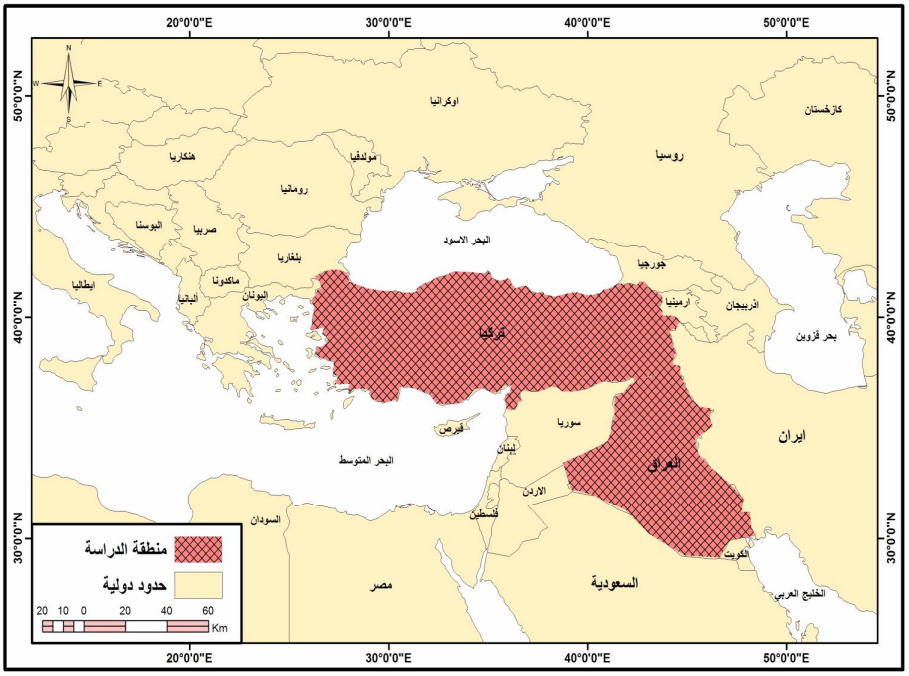

جدول (1) إنتاج النفط الخام في العراق وتركيا ودول مختارة للمدة من (2003– 2012)

(إلف برميل/ يوم)

السنوات / الدولـة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العراق	1500	2000	1900	2000	1600	2287	2336	2358	2600	2942
تركيا	45	43	43	41	42	41	46	48	46	45
السعودية	8410	8897	9353	9208	8816	9198	8184	8165	9311	9763

قطر	676	755	766	803	845	842	733	733	733	733
مصر	618	594	579	533	478	522	523	534	530	533
إيران	3741	3834	4091	4072	4030	4055	3557	3544	3576	3739
العالم	67221	70511	71640	71715	71482	71823	68965	69888	70460	72858
نسبة العراق إلى العالم	2.2	2.8	2.6	2.8	2.2	3.1	3.4	3.4	3.7	4.1
نسبة تركيا إلى العالم	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية 2012-2013، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2014، صفحات متفرقة.

- Oil and Natural Gas 2012 ،Turkish Petroleum Corporation Ankara, 2013،p11 .

- OPEC Annual Statistical Bulletin 2007 ،Organization of the Petroleum Exporting Countries،Vienna,2008,p61.

- OPEC Annual Statistical Bulletin 2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries،Vienna,2014,p30.

جدول (2)

كميات النفط الخام المنقول من العراق إلى تركيا للمدة من (2003 – 2012)

(ألف برميل / سنة)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الكمية	60824	37685	13166	12930	39833	135522	167600	144590	163276	134507

المصدر اعتماداً على:

www.botas.gov.tr/index.asp

Crude oil transportation by year.

شكل (1)

كميات النفط الخام المنقول من العراق إلى تركيا للمدة من (2003 – 2012)

المصدر اعتماداً على جدول (2)

أمّا إنتاج العراق من الغاز الطبيعي فقد بلغ (9.781) مليون م3/ عام 2003، ارتفع إلى (20.496) مليون م3/ عام 2012، بينما بلغ إنتاج تركيا من الغاز الطبيعي نحو (561) ألف م3/عام 2003، وارتفع إلى (664) ألف م3/ عام 2012، وهو ارتفاع طفيف لا يرتقي لحجم الحاجة، في حين احتلت دول المنطقة النسبة الأكبر في حجم الإنتاج لكل من إيران وقطر والسعودية (231.332 – 163.025 – 111.220) مليون م3/ عام 2012 على التوالي، كما جدول (3).

جدول (3) تطور إنتاج الغاز الطبيعي في العراق وتركيا ودول مختارة للمدة من (2003 – 2012)

(مليون م3/سنة)

السنوات / الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العراق	9.781	14.171	13.723	14.152	14.37	15.516	17.520	16.887	18.692	20.496
تركيا	0.561	0.707	0.896	0.907	0.893	1.014	0.729	0.726	0.793	0.664
السعودية	67.920	76.460	81.350	85.101	83.280	86.400	89.610	97.030	102.430	111.220
قطر	40.050	48.470	57.600	64.200	73.800	90.887	102.800	136.251	150.016	163.025
مصر	29.700	32.400	42.000	46.500	56.973	60.994	62.070	61.300	–	–
إيران	131.880	149.141	161.500	167.800	174.200	180.423	210.334	220.124	224.121	231.332

المصدر: - وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية 2012-2013، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، 2014، صفحات متفرقة.

- Oil and Natural Gas 2012 ،Turkish Petroleum Corporation Ankara, 2013،p11 .

- OPEC Annual Statistical Bulletin 2007 ،Organization of the Petroleum Exporting Countries،Vienna,2008,p63.

– OPEC Annual Statistical Bulletin 2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries،Vienna,2014,p31.

(ـــ) بيانات غير متوافرة:لقد احتل العراق المرتبة الأخيرة في الترتيب العالمي بين (49) بلداً مُنتجاً للغاز الطبيعي، ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ العراق يحتل المرتبة الثانية عالمياً في حرق الغاز بنسبة (52٪) من مجموع الغاز المنتج، فضلاً عن الكميات المهدورة للتشغيل وحقن الآبار النفطية، وهذه النسبة تعكس حجم خسارة العراق لمورد اقتصادي مهم قادر على قلب طبيعة العلاقات الثنائية مع تركيا والترسيخ لأُسس جديدة في التعاون المشترك بين الدولتين، وتذكر التوقعات المستقبلية أنَّ زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي تصل إلى (40.700) مليون متر مكعب/ عام 2020 وبكمية تصدير تبلغ (40.200) مليون متر مكعب/ عام 2020 (5)، وعلى الرغم من الزياد المتوقعة في الإنتاج والتصدير إلّا أنَّه لا يستطيع منافسة دول عديدة في مجال التصدير ومنها السعودية (99.330) وقطر (157.050) ومصر (60.600) وإيران (202.431) مليون متر مكعب / عام 2012، يُنظر جدول (4). لذا على العراق أنْ يزيد من حجم مشاريعه لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي المُعّد للتصدير من أجل امتلاك ورقة ضغط قوية أُخرى بجنب النفط الخام لاسيما أنَّ تركيا تستهلك كميات مُتزايدة من الغاز الطبيعي خلال السنوات 2003 –2012، فقد بلغت وارداتها من النفط الخام بين عامي 2003 و2012 (485.0 و392.4) ألف برميل/يوم على التوالي، في حين بلغت وارداتها من الغاز الطبيعي بين عامي 2003 و 2012 (21.520 و44.620) مليون م3/ السنة، كما في وجدول (5).

جدول (4)

كميات الغاز الطبيعي المُسَوَّق لدول مختارة للمدة من (2003 – 2012)

(مليون م3/سنة)

السنوات / الدولـة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	60.060	65.680	71.240	73.461	74.420	80.440	78.450	87.660	92.260	99.330
قطر	31.400	39.170	43.800	50.700	59.800	76.981	89.300	131.165	145.271	157.050
مصر	30.000	32.400	42.500	46.200	47.500	58.970	62.690	61.330	61.260	60.600
ايران	81.500	89.663	103.500	108.600	111.900	116.300	175.742	187.357	188.753	202.431

المصدر:

-OPEC Annual Statistical Bulletin 2007 ،Organization of the Petroleum Exporting Countries،Vienna,2008,p64.

- OPEC Annual Statistical Bulletin 2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries،Vienna,2014,p33.

جدول (5)

واردات تركيا من النفط الخام والغاز الطبيعي للمدة من (2003–2012)

السنوات	واردات تركيا من النفط الخام (ألف برميل/يوم)	واردات تركيا من الغاز الطبيعي (مليون م3/سنة)
2003	485.0	21.520
2004	480.6	22.200
2005	470.3	27.000
2006	484.3	30.200
2007	472.7	36.500
2008	438.7	36.850
2009	287.1	33.180
2010	351.7	38.037
2011	364.8	42.560
2012	392.4	44.620

المصدر:

-OPEC Annual Statistical Bulletin 2007، Organization of the Petroleum Exporting Countries، Vienna,2008,p94,96.

- OPEC Annual Statistical Bulletin 2013, Organization of the Petroleum Exporting Countries، Vienna,2014,p57,61.

نستنتج مما تقدم، ارتفاع سقف إنتاج النفط الخام في العراق لعام 2020 مع حاجة تركيا المتزايدة لهذا المورد المهم لديمومة عجلة التنمية الاقتصادية فيها الذي لا يُغطي إنتاجها منه ثلث حاجتها مع وجود العامل المحّفز على الاستيراد من العراق والمتمثل بالقرب الجغرافي وغنى العراق بمادة النفط الخام مع طول العمر الافتراضي للنفط الخام الذي يصل إلى (149) عاماً. أمّا في إطار الغاز

الطبيعي، فتمثل تركيا بلداً مُستهلِكاً للغاز الطبيعي ولن تتردد في الحصول على الغاز الطبيعي من العراق بحكم القرب الجغرافي وسهولة نقله بالأنابيب، فقد وقّع العراق عقداً مع تركيا عام 1997 لإنشاء خط أنابيب موازٍ لأنبوب النفط العراقي التركي إلّا إنَّ المشروع لم يُنَّفذ، وقد أكدت الاتفاقية الثنائية (المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين العراق وتركيا) في مجال النفط والطاقة على تطوير القدرة الحالية لخط النفط الخام (كركوك – يومورتاليك) وبناء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي العراقي إلى أوربا عبر تركيا[6]، فالقرب الجغرافي للعراق من الأسواق الأوربية عامل مشّجع على تصدير الغاز الطبيعي من خلال ربطه بمشروع نابوكو إلى أوربا عبر الأراضي التركية، إذْ تقوم فكرة مشروع نابوكو على مد أنابيب نقل الغاز الطبيعي من العراق الذي يمتلك احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي ودول المجال الآسيوي[❖] وإيران إلى أوربا عبر تركيا، ويبلغ حجم الضخ السنوي (25 – 30 مليار قدم مكعب) سنوياً، ويساهم العراق بنحو (1.5 مليار قدم مكعب) سنوياً في المرحلة الأولى، أذن المشروع في حال تحققه سوف يعزز من القيمة الموقعية للعراق وقوته الاقتصادية في المجال إمدادات الغاز الطبيعي التي ستفي باحتياجات تركيا ممّا يعزز من قوته السياسية في التعامل مع تركيا [7]. ولقد تبنّت وزارة النفط سياسة اقتصادية تهدف لجعل العراق من المصّدرين الرئيسين للغاز الطبيعي من خلال إطلاق جولة التراخيص الثالثة - لإنتاج الغاز الحر من حقول (السيبة وعكاس والمنصورية) - والرابعة وعقد تأسيس شركة غاز البصرة مع شركتي شل ومتسوبيشي - لإنتاج الغاز الطبيعي المسيل العائم في البحر- فضلاً عن جولة التراخيص الأولى والثانية، إلّا أنَّ العراق لن يتمكّن من منافسة المصدّرين الآخرين وإنّما سوف يدخل في المرحلة الأولى من التصدير الفعلي ابتداءً من عام 2020، ولكن مع توافر الاستقرار السياسي والأمني من جهة والاستمرار في تطوير الإنتاج من جهة ثانية، سيدخل العراق مجال المنافسة في التصدير[8] لاسيما والعراق دخل عام 2004 ضمن اتفاقية " خط الغاز العربي " مع مصر

والأردن وسوريا ولبنان حيث سيتم تصدير الغاز العراقي إلى تركيا ومنها إلى أوربا[9] .انَّ موقع العراق المُنفتح على جهات مختلفة معه سياسياً تحتم عليه بناء علاقاته ضمن مجاله الحيوي على أُسس المصلحة الاقتصادية، فالعراق بحاجة ماسة إلى كميات ثابتة من مياه نهري دجلة والفرات المتدفقة من الشمال باتجاه الجنوب، وفي المقابل تركيا بحاجة ضرورية لكميات مستقرة من النفط الخام والغاز الطبيعي المتدفقة من الجنوب باتجاه الشمال – تنفيذ مشروع مد تركيا بالغاز بجنب النفط الخام – بمعنى أنَّ الشريانين من المياه المغذّيين للعراق يوازيهما في الأهمية الشريانان من الثروة النفطية المغذّيان للحياة الاقتصادية في تركيا؛ لذا يجب أنّ يبني صانع القرار السياسي العراقي علاقته بتركيا من خلال ربط عجلة التنمية الاقتصادية التركية بعصب ديمومتها من العراق من خلال تنفيذ مشاريع تحّقق ذلك، مثلاً إعادة فتح خط أنابيب النفط الخام بجنب خط أنابيب تصدير الغاز الطبيعي عبر سوريا إلى ميناء بانياس وإلى لبنان ثّم ميناء طرابلس على البحر المتوسط، وإعادة خط أنابيب تصدير النفط الخام والغاز عبر السعودية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وخط أنابيب تصدير النفط الخام والغاز عبر الأردن إلى ميناء العقبة، وكل تلك المشاريع تكون بموازاة خطوط أنابيب تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي إلى تركيا وذلك من أجل أنْ يتحكم صانع القرار السياسي باتجاه تدفّق الثروة النفطية من خلال أربع منافذ برية بما ينسجم مع المواقف السياسية لتلك الدول، علماً أنَّ تركيا تستورد من دول مختلفة ولن تربط اقتصادها بالاعتماد على العراق بشكل مطلق، ولكن حصولها على هذا المورد الاستراتيجي وبسعر أقل من سعر السوق العالمي بحكم مرور خطوط الأنابيب عبر أراضيها يحّقق لها سيولة نقدية، فضلاً عن حاجة تركيا المتزايدة للثروة النفطية من أجل خطط التنمية الاقتصادية وفي حال ارتفاع سعر البرميل من النفط الخام، سيرتفع في المقابل المبالغ المخصصة للموازنة التركية وهذا ما حدث عندما تم رفع مخصصات الموازنة العامة لشراء النفط والغاز الطبيعي من (37 مليار) دولار عام 2007 إلى (40 مليار) دولار

عام 2008، لذا ليس أمام تركيا أرخص من النفط العراقي فضلاً عن الفوائد المترتبة على رسوم الترانزيت[10]، ممّا يحتم على تركيا عدم التخلي عن الثروة النفطية العراقية ومن ثّم تبنّي سلوكاً سياسياً متزناً مع العراق بالنظر لحاجتها الفعلية للنفط والغاز اللذين يُمثلان عصب التنمية الاقتصادية، وستعاني تركيا مستقبلاً من تضخم مالي كبير في حال اعتمادها بشكل كلّي على شرائه من دول أُخرى، لذا على العراق تبنّي مبدأ " التوازن السياسي مع دول الجوار" على أُسس اقتصادية مثلما تبنّت تركيا " نظرية العمق الاستراتيجي" التي تقوم على تصفير مشاكلها مع دول جوارها الجغرافي.

المطلب الثاني:

سياسة تفعيل التبادل التجاري والاتفاقيات الاقتصادية:

يُعد أحد المؤشرات التي توضّح طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، فقد أنفتحت تركيا على العراق اقتصادياً بعد عام 2003 عبر تبنيها للقوة الناعمة من أجل تحقيق النفوذ من خلال التجارة، إذْ قال القنصل التركي في أربيل " لا يحاول أحد أنْ يستحوذ على العراق أو جزء منه - إشارة للإقليم- ولكن نحاول أنْ نحقق تكاملاً معه"، فهناك تدفق للبضائع، إذْ تعبر (1500) شاحنة إلى العراق تحمل مواد بناء وملابس وأغذية تركية وغيرها، وهناك (700) شركة تركية عاملة في العراق"[11].

لقد بلغت صادرات العراق إلى تركيا نحو (112) مليون دولار وتُشكّل نحو (96.5٪) من إجمالي صادراتها إلى دول مختارة لعام 2003، وتراجعت إلى نحو (200.8) مليون دولار وبنسبة (72.9٪) من إجمالي صادراتها لعام 2008، لتصل إلى أدنى مستوى لها بنحو (78.9) مليون دولار وبنسبة (59.1٪) من إجمالي صادراتها لعام 2011، في حين بلغ حجم واردات العراق نحو (829) مليون دولار عام 2003، تُشكّل نحو (39.8٪) من إجمالي

وارداتها من دول مختارة، ارتفعت إلى (4308.4) مليون دولار عام 2008، وبنسبة (68.5٪) من إجمالي وارداتها، وارتفعت إلى (9141.1) مليون دولار، وبنسبة (81.3٪) من إجمالي وارداتها لعام 2011، يُنظر جدول (6). وتشمل اللحوم ومنتجات الألبان والبيض والأسماك والحبوب والخضراوات والفواكه والسكر والعسل والقهوة والشاي والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية خاصة الأغنام والماعز، فضلاً عن مواد المكائن وإطارات السيارات والسلع الجلدية والصناعات الخشبية والورق والأقمشة وكذلك المنتجات الطبية والصيدلانية.

ويتضح من ذلك ضآلة نسبة الصادرات إلى الواردات، وهذا مؤشر على أنَّ التبادل التجاري بين الدولتين حقّق منفعة اقتصادية لمصلحة تركيا من السوق العراقي حيث يذكر المعهد الإحصائي التركي أنَّ العراق احتل المرتبة العاشرة في نسبة الصادرات التركية إلى العراق لعام 2008 وفي عام 2009 احتل العراق المرتبة الخامسة، ليحتل المرتبة الثانية عام 2012 بعد ألمانيا في غضون خمس سنوات، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري العراقي نحو (-717) مليون دولار عام 2003، وأرتفع إلى نحو (- 9062.2) مليون دولار عام 2011 وهذا يحقّق مكاسب للاقتصاد التركي، إذ تتمتع تركيا بفائض من الإنتاج الزراعي والصناعي مع القدرة الاستهلاكية المرتفعة للسوق العراقية، لذا فأن فتح الأسواق العراقية امام المنتجات التركية سينعكس ايجابياً على الاقتصاد التركي وتصبح ورقة ضغط على صانع القرار السياسي في تركيا، فما الفائدة من اغراق السوق العراقي بالبضائع على سبيل المثال الصينية ولا تمتلك هذه الدول حلاً لمشكلات العراق، مما لاشك فيه أدى عامل القرب الجغرافي وتخفيض الرسوم الكمركية دوراً مهماً في تشجيع التعاون التجاري، فليس من السهل إيجاد منافذ أُخرى لبضائعها المختلفة بهذه الامتيازات.

جدول (6)

التبادل التجاري بين العراق وتركيا ودول مختارة للمدة من (2003–2011)

(مليون دولار)

السنة	صادرات العراق			واردات العراق			الميزان التجاري		
الدولة	2003	2008	2011	2003	2008	2011	2003	2008	2011
تركيا	112	200.8	78.9	829	4308.4	9141.1	717 -	4107.6-	9062.2 -
السعودية	0.0	0.6	0.7	550	632.1	648.2	550 -	631.5 -	647.5 -
قطر	0.0	0.1	2.1	0.1	8.8	3.0	0.1 -	8.7 -	0.9 -
مصر	1.1	2.2	2.6	1.8	485.6	488.7	0.7 -	483.4 -	486.1 -
إيران	2.9	71.6	49.1	700.9	850.3	958.6	698 -	778.7 -	909.5 -
المجموع	116	275.3	133.4	2081.8	6285.2	11239.6	1965.8 -	6009.9 -	11106.2 -
%لتركيا من المجموع	96.5	72.9	59.1	39.8	68.5	81.3			

المصدر: - صندوق النقد العربي، اتجاهات التجارة الخارجية 2012، ابو ظبي، 2013، ص117-120.

– وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية 2012–2013، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2014.

ويذكر القنصل التركي في العراق أنَّ حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا بلغ عام 2011 نحو (9220) مليون دولار، وبلغ في عام 2013 نحو (12) مليار دولار ويتوقع أنْ يصل التبادل التجاري بين العراق وتركيا في عام 2018 إلى (20) مليار دولار سنوياً. فقد وقّع العراق على اتفاقيات اقتصادية عديدة مع تركيا بهدف ترسيخ التعاون الاقتصادي بينهما. وبلغت العلاقات ذروتها عندما أطلق الرئيس العراقي جلال الطالباني في 2008/3/7 مبادرته أثناء زيارته لتركيا لعقد اتفاقية ثنائية لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي التي وقعت خلال زيارة رئيس وزراء تركيا رجب طيب ارد وغان للعراق في 2008/7/10 وتكون برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين[12]. وفي إطار تفعيل عمل المجلس تم عقد مؤتمرات وزارية في اسطنبول للمدّة 17–2009/9/18 وتم فيه وضع الهيكل الأساسي للكثير من مذكرات التفاهم والاتفاقات بين البلدين وفي مختلف المجالات، وكذلك في بغداد للمدّة 13–2009/10/15 في أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للعراق حيث تم التوقيع على(48) مذكرة تفاهم في مختلف المجالات ومنها مجال الاقتصاد والطاقة[13]، إذْ أكدت الاتفافية على التعاون والتكامل الاقتصادي الإستراتيجي بين الدولتين وتشجيع السياحة وتنشيطها وتعزيز التعاون التجاري والعمل على تأسيس مناطق تجارة وصناعية حرة للمساهمة في زيادة فرص العمل والاستثمار في العراق وتشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعية لمساعدة العراق على تلبية حاجاته الزراعية والمائية مع الاخذ بعين الاعتبار حاجة تركيا الزراعية والمائية، فضلاً عن دعم البنى التحتية للنقل في العراق بهدف ربط العراق مع أوربا عبر تركيا وتشجيع شركات القطاع العام والخاص ودعم التعاون بين الشركات الصغيرة بما يوفر فرص عمل في

الدولتين وضع برامج شراكة بين الطرفين في القطاع المالي والمصرفي، وإنجاز مشاريع تساعد على تأمين حاجته من الطاقة الكهربائية مع تدريب الكوادر العراقية العاملة في قطع الكهرباء، اعقب توقيع الاتفاقية زيارة الرئيس التركي عبدالله كول إلى العراق عُدت خطوة جيدة لتطوير العلاقات بين الدولتين ووعد الرئيس كول بمضاعفة حصة العراق من المياه مشدداً على ضرورة ترشيد استخدام المياه وعدم هدرها[14]. وكذلك العمل على أحياء فكرة مشروع الربط بالقناة الجافة قديمة عُرفت باسم (خط بغداد – براين)، يقوم المشروع على الربط الاقتصادي بين مناطق البحار (البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين والخليج العربي والبحر الأحمر) وستكون تركيا بمثابة جسراً الذي يربط العراق المطل على الخليج العربي بدول المجال الآسيوي وأوربا عبر تركيا، لقد تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع عام 2009 التي ربطت ميناء أم قصر بميناء البحر المتوسط، أما المرحلة الأخرى والأهم في العلاقات العراقية - التركية فهي قيد الانجاز التي تربط العراق بدول المجال الآسيوي وأوربا عبر تركيا عن طريق ربط الموصل بزاخر ومن ثّم تركيا[15]، نستنتج بأن المشروع سوف يكسب العراق قوته اقتصادية في المجال التجاري ممّا يمنحه قوة سياسية في التعاطي مع تركيا.إنَّ (70٪) من حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا تركزت في إقليم كوردستان، فقد انتعشت العلاقات التجارية بين إقليم كوردستان وتركيا خلال السنوات القليلة الماضية حيث وقّع الجانبان اتفاقات اقتصادية وتجارية عديدة اهمها اتفاقية في مجال الطاقة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، إذْ تشير الإحصائيات الرسمية لوزارة التجارة في حكومة إقليم كوردستان عام 2013 إلى أنَّ هناك في أربيل وحدها (870) شركة تركية و(185) شركة في دهوك و(171) شركة في السليمانية[16] ممّا سّجل نشاطاً متنامياً على مستوى تنفيذ المشاريع التنموية من خلال الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية. نستشف من ذلك أنَّ حكومة حزب العدالة والتنمية استخدمت التعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومة إقليم كردستان العراق

للسيطرة على طموحاتها من خلال تعميق تبعيتهم الاقتصادية لتركيا، فأمست تركيا المستثمر الرئيس في الإقليم، وكذلك عملت على تدعيم علاقتها بكافة الأحزاب السياسية في العراق في إطار استراتيجيتها لحفظ وجودها حيث وجهت دعوة رسمية للرئيس العراقي جلال الطالباني لزيارة رسمية لأنقرة في آذار/ 2008[17]. ويُعرف مؤشر الانكشاف الاقتصادي بأنَّه أحد أهم المؤشرات التي تعطي الصورة الواضحة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة، ويتألف من مؤشرات عدة منها درجة الانكشاف التجاري (تتمثل بنسبة الصادرات أو الواردات أو إجمالي التجارة الخارجية أي الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وإجمالي الدَّين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي خدمة الدّين إلى الصادرات السنوية والعلاقة بين الدولة والمؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي وحجم التمويل الاجنبي والمعونات والمديونية الخارجية. وهنا سنحلل مؤشر الانكشاف التجاري لصادرات العراق وتركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي[18].

جدول (7)

النسب المئوية للانكشاف الاقتصادي (**) لإجمالي صادرات العراق وتركيا للمدة (2008–2011)

السنة / الدولة	2008	2011
العراق	47	43
تركيا	0.3	0.2

المصدر: بالاعتماد على جداول إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للعراق وتركيا.

ويتضح من جدول (7) ارتفاع مؤشر الانكشاف للاقتصاد العراقي مقارنة بالاقتصادي التركي وبنسبة (47٪) و(43٪) للمدة من عام 2008 إلى

عام 2011، في حين تراجع مؤشر الانكشاف للاقتصاد التركي وبنسبة (0.3٪) و (0.2٪) للمدة نفسها. ونستشف من ذلك، ارتفاع نسبة انكشاف الاقتصاد العراقي تجاه العالم الخارجي لان الاقتصاد العراقي يتصف بقلة التنوع فهو أحادي الاقتصاد نتيجة اعتماد اقتصاده وبشكل تام على صادراته من النفط الخام والتي تميزت بارتفاع أسعار النفط الخام بعد عام 2003 لتحتل العوائد النفطية نسبة مرتفعة جداً في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما يدل ذلك على ضعف القطاعات الاقتصادية العراقية، في حين أنَّ انخفاض الكبير لمؤشر انكشاف الاقتصاد التركي فهو دليل على قوة اقتصاده وتنوعه. وهنا لابد من معالجة الخلل في الاقتصاد العراقي بزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستغلال الأمثل لمواردنا الاقتصادية وتأمين احتياجات المواطنين المختلفة من المصادر المحلية مع أحكام سيطرة الدولة على الوضع الاقتصادي بواسطة التحكم بنسبة الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة لتقليل من درجة المنافسة للمنتج الوطني. وأخيراً، يرى الباحث أن العراق يُمثّل مستودعاً للطاقة العالمية وسوقاً استهلاكياً كبيراً للمنتجات الصناعية والزراعية مع توافر إمكانية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة وتركيا تعي ذلك جيداً ولن تتجاهل ذلك، ومن أجل أنْ يكون مسار العلاقات بين البلدين جيد ومتين يجب توجيه مؤسساتها الاقتصادية ومستثمريها وتشجيعهم نحو التعاون بين البلدين من خلال إيجاد آليات ثنائية فضلاً عن تقديم التسهيلات اللازمة لانتقال الأشخاص ورأس المال وغيرها ممّا يساهم في بناء اقتصاد قوي يعود بالنفع على البلدين وهذا لا يمكن أن يتحقق دون توافر الجهود السياسية التركية الجادة لداعم استقرار العراق.

الخلاصة:

لقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- إنَّ أُسس العلاقات الثنائية المتينة بين الدولتين يجب أنْ تبنى على قاعدة الثروة النفطية، فقد قُدرت كميات النفط المنقول من العراق إلى تركيا بـ (134507الف برميل) لعام 2012، فضلاً عن ضرورة زيادة مشاريع تطوير إنتاج الغاز الطبيعي المُعّد للتصدير من أجل امتلاك ورقة ضغط قوية أُخرى بجنب النفط الخام لاسيما أنَّ تركيا استهلكت كميات مُتزايدة من الغاز الطبيعي خلال السنوات 2003 -2012 بلغت وارداتها من النفط الخام لعام 2012 (392.4) ألف برميل/يوم، في حين بلغت وارداتها من الغاز الطبيعي (44.620) مليون م3/ لعام 2012.

2- يُمثّل موقع العراق الموقع المُنفتح على جهات مختلفة معه قومياً وثقافياً؛ لذا يجب انَّ تبنّىَ علاقة العراق مع تركيا على أُسس المصلحة الاقتصادية، فالعراق بحاجة ماسة إلى كميات ثابتة من مياه نهري دجلة والفرات المتدفقة من الشمال باتجاه الجنوب، وفي المقابل تركيا بحاجة ضرورية لكميات مستقرة من النفط الخام والغاز الطبيعي المتدفقة من الجنوب باتجاه الشمال.

3- ارتفاع نسبة انكشاف الاقتصاد العراقي تجاه العالم الخارجي لأن الاقتصاد العراقي يتصف بقلة التنوع فهو أحادي الاقتصاد نتيجة اعتماد اقتصاده وبشكل تام على صادراته من النفط الخام، على حين انخفضت نسبة انكشاف الاقتصاد التركي ممّا يدل على قوتها الاقتصادية وتنوعها.

الهوامش:

- علي ياسين عبد الله، التوجهات الحديثة في الستراتيجية المائية بين (العراق سوريا – تركيا)، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد (38)، كلية التربية/ الأصمعي، جامعة ديالى، 2009، ص12.

- علي ياسين عبد الله، المصدر نفسه، ص12
- سيّار الجميل وآخرون، العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، الطبعة الاولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006، ص30.
- أمجد صباح عبد العالي الأسدي، الغاز الطبيعي في العراق للمدة 2000-2010/دراسة تقويمية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة، 2013، ص164.
- أمجد صباح عبد العالي الأسدي، المصدر نفسه، ص 164.
- أفراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مجلة دراسات إقليمية، العدد(27)، السنة (9)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق،2012، ص303 – 304.

( ) دول المجال الآسيوي: هي كازخستان وطاجاكستان وقيرغيزستان وتركمانستان واذربيجان وأرمينيا وجورجيا. للتفاصيل، ينظر: مجيد حميد شهاب البدري، ومحمد كشيش خشان الموسوي، موقع العراق وأهميته في السياسية الخارجية لدول المجال الآسيوي الجديد/ دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة آداب الكوفة، المجلد (1)، العدد (16)، جامعة الكوفة، 2013، ص187.

- مجيد حميد شهاب البديري، ومحمد كشيش خشان الموسوي، موقع العراق وأهميته في السياسية الخارجية لدول المجال الآسيوي الجديد/ دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة آداب الكوفة، المجلد (1)، العدد (16)، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص 204 – 205.
- أمجد صباح عبد العالي الأسدي، الغاز الطبيعي في العراق للمدة 2000-2010/دراسة تقويمية، مصدر السابق، ص 166.
- ضحى لعيبي كاظم السدخان، الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة من 1970-2010/دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، 2013، ص 73.
- علي ياسين عبد الله، التوجهات الحديثة في الستراتيجية المائية بين (العراق سوريا – تركيا)، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد (38)، كلية التربية/ الأصمعي، جامعة ديالى، 2009، ص 441.

- مصطفى جاسم حسين، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 – 2010، المجلة السياسية والدولية، العدد (20)، السنة (7)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، 2012، ص 157 – 157.
- احمد شاكر، اتفاق لزيادة حجم التبادل التجاري العراقي التركي، shorfa.com–www.mawtani.al .
- سفارة جمهورية العراق في أنقرة، نبذة عن العلاقات العراق وتركيا، www.mofamission.gov.iq
- (حمدون، 2012، 303-304) حمدون، أفراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مصدر السابق، ص 303 – 304.
- مجيد حميد شهاب البديري، ومحمد كشيش خشان الموسوي، موقع العراق وأهميته في السياسية الخارجية لدول المجال الآسيوي الجديد/ دراسة في الجغرافية السياسية، مصدر السابق، ص 202 – 204.
- رامي أحمد، 70٪ من التبادل التجاري بين العراق وتركيا للإقليم كوردستان، إذاعة العراق الحر، 2014، www.iraqhurr.org
- خليل العنابي، مع الولايات المتحدة الأمريكية مصالح استراتيجية متبادلة، (تحرير) محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، مطابع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 159
- حيان أحمد سلمان، مؤشر الانكشاف الاقتصادي، جريدة الثورة، 2008/3/18، www.thawra.alwehda.gov.sy

(❖❖) تم تقسيم إجمالي الصادرات العراقية (61273.3- 83225.9) على الناتج المحلي الإجمالي (130204- 19176) لعامي 2008 و2011 على التوالي. وأما تركيا تقسيم (132.27-134.907) على (44006- 60079) لعامي 2008-2011 على التوالي.